

من ذلك نرى ان الاراضى المتركة هي ملك للمدن او القرى وهي المواق العامة لتلك المدن او القرى وتكون الملكية عامة فيها فصالح اهل هذه القرية او تلك ولا يجز الا لاهل المكان المخصص له الموق استعيا به وتجميع اهل هذا المكان منع غيرهم من الاستفادة منه لانه يخصص جميعا ولم الدفاع عنه وهي ليست بلا مالك قائلها ها اولا جميع المسلمين الذين ملكوها بحق الفتح وثانيا اهل المكان المخصص فيها له باذن السلطات اولى الامر، ولقد قامت حكومة الاستداب بتعيين الحدود بين القرى وذلك لفض النزاعات بينها وحددت حدود كل قرية بما يؤيد ملكية اهل القرية العامة لرفقها داخل حدودها ولا يجوز لاحد ان يدعي ان تلك الاراضى لا مالها ملكية عامة وموافق عامة لا يجوز لسلطات الاحتلال الاعتناء عليها لان يدعها على البلد يد عارضة وليس لها حق في نزاع المسلمين او اهـ ل القرى في ملكيتها فهي ملكية خاصة لعموم اهل القرى.

اما بالنسبة للموات فهي ملكية عامة ايضا للمسلمين وهي احتياطي لهم لاستيلاء حاجتهم من الارض واستيلاء مستوطنات التطور والتكاثر والطبيعى لاهل البلاد وليس هو مالا مباحا بلا اصحاب بل ان اصحابه هم عامة المسلمين الذين اكتسبوه بحق الفتح فلا يجز لسلطات الاحتلال الادعاء بانه ملك للموتة في الدولة الا شخص اعتباري تمثل سكان البلاد بخصوص الادارة لا بخصوص الملكية. ولقد نص القانون الازرق على ان من يريد ان يستعمل الاراضى الموات عليه الحصول على اذن من الموتة اى ولي الامر.

من هذا نرى ان الملكية غير النامة تشمل :

- ١- الاراضى الاميرية
- ٢- الاوقاف
- ٣- الاراضى المتركة
- ٤- الاراضى الموات

وبذلك تكون الملكية العقارية اما ملكية نامة يكون المالك فيها مالكا الرقبة والنفعة او ملكية ناقصة يملك المالك فيها اما الرقبة واما النفعة وبذلك تكون العقارات :

- ١- عقارات ملك
- ٢- عقارات اميرية
- ٣- عقارات موقوفة
- ٤- عقارات متركة
- ٥- عقارات موات

ورد في المادة ١٢٧١ من المجلة تحديد الاراضى المتركة كما يلي :

هي الاراضى القرية من العمران تترك الى الاهالى مرعى وعصدا ويحطها ويقال لها الاراضى المتركة فلا يمكن للافراد تملكها بل تبقى للمعمم يتنعمون بها ضمن الشريعة والقانون فهي ملك عامة المسلمين اكتسبوه بحق، الفتح وقد تخصص الى عموم اهالى قرية معينة فلا يجز لن هو ليس من سكان القرية الاستفادة منه فهو ملكية جماعية لجماعة معينة بالذات فمن كان منها اكتسب هذا الحق ومن لم يكن منها لا يعتبر مالكا وليس له اية حقوق. وقد تكون الى عموم الناس وبذلك يكون للمعمم الحق في الانتفاع بها في حدود الشريعة والقانون وهي تعتبر ملكا للمعمم فهي لا تكون لاشخاص معينين بل لا انتفاع المعمم في الحدود المخصصة لها تلك الاراضى اذ لا يجوز لاحد ان يختص بها لوحده ولا يجوز تملكها لقرى معينين لاهل عامة للمعمم ويرتب على ذلك :

اولا : انه لا يمكن لاحد ان يحدد فيها ابنية او ان يفرس فيها اشجارا وان فعل احد ذلك يهدم البناء وتقلع الاشجار.

ثانيا : لا يمكن ان يفرز منها اى قسم ويخصص لاي فرد واذا ما خالف اى فرد هذه القاعدة فيحق لاي فرد اخر له حق في تلك الاراضى منعه سواء اكان الافراد مجتمعين او منفردين وهي لذلك لا تباع ولا تشتري ولا يحدد بها اى حدث جديد وقد يضح ولي الامر عقوبة لم يعتدى عليها. وكذلك لا يسرى مرور الزمن بحق تلك الاراضى ورد ذلك بالمادة ١٠٢ من قانون الاراضى العتباتي وكذلك المادة (١٢٧٥) من المجلة.

الاراضى الموات

ورد تعريف الاراضى الموات بالمادة ٢٤ والمادة ١٠٣ من قانون الاراضى ، وتنص المادة ستة (الاراضى الموات اذا كانت ليست في تصرف احد من الاشخاص ولا متركة ويخصصه للاهالى في المحلات البعيدة عن القرى والقصبات بدرجة لا تسمح بها من اقصى العمران صيحة الشخص المعتبر الموات يعنى المجلة التي تبعد عن اقصى العمران مسافة ميل ونصف تخمينا يعنى مقدار نصف ساعة) وكذلك نصت المجلة في المادة ١٢٧٠ (الاراضى الموات هي الاراضى التي ليست ملكا لاحد ولا هي مرعى ولا تحتلها لقصبة او قرية وهي بعيدة عن اقصى العمران يعنى ان جهر الموات لو صاح من اقصى الدور التي في طرف تلك القصبية او القرية لا يسمع منها صوتها).

وتنص المادة ١٠٣ (المحلات الخالية التي لم تكن في تصرف احد بالطابو لم تخصص من القديم لاهل القرى والقصبات. وتبعد عن القصبية او القرية بدرجة لا تسمح بها صيحة الرجل الجهر من اقصى العمران كالجبال والقفار والدمول والبلال والراعي هي الاراضى الموات ويمكن لصاحب الضرورة ان ينسب في مثل هذه الاراضى ويتخذ مزارع باذن الامور جنانا على ان تكون رقبته عائدة الى بيت المالك. والا يحكم القنانية المرعية الاجراء في حق سائر الاراضى البرورة هي جارية تماما في مثل الاراضى ايضا. وانما اذا كان احد يأخذ اذنا من الامور على ان يتفق على الوجه المرزوم لا يتفق ما يتفوض به ويركه على حالة ثلاث سنوات بدون عذر صحيح يعطى لغيره واذا كان احد يتفق بدون رخصة ويتخذ مزارع في مثل هذه الاراضى يؤخذ منه مثل الطابو ويؤرض لعهدته المحل الذي تقبه ويعطى له سند طابو).